تأثير الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

زينب داود سلمان الوردي
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
zainab89zd@gmail.com

أ.م.د. امير علي خليل الموسوي
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
ameer.ali@uokerbala.edu.iq

The effect of government borrowing from banking institutions on the volume of credit granted to the private sector

Zainab Daoud Salman Al-Wardi
University of Karbala - College of Administration and Economics

Assis. Prof. Dr. Amir Ali Khalil Al-Musawi
University of Karbala - College of Administration and Economics

الملخّص:

هدفت الدراسة الى تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وكذلك تحليل حجم الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات الخاصة ومعرفة تأثير الاقراض الحكومي في تعظيم الكسل المصرفي، اذ يعتمد الاستثمار الخاص في البلدان النامية بشكل أساسي على توافر الائتمان المصرفي ، لذا فإن استبعاد الائتمان المصرفي قد يكون له آثار سلبية على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي ، وكانت عينة الدراسة تتكون من مجموعة البيانات المستحصلة للمصارف العراقية بين ٢٠١٦ لغاية حزيران ٢٠٢٢، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إلا ان الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية والمصرفية لم يؤثر في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ما يعني ان المصارف العراقية لم تأخذ دورها في توجيه الاستثمار عبر منح الائتمان النقدي بشكل فاعل وتوصي الدراسة الحالية العمل على توظيف الاموال المستحصلة من الاستثمارات بشكل اساسي في القطاع الخاص من خلال سوق الاوراق المالية الخاصة بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة لتلك القطاعات.

الكلمات المفتاحية : الاقتراض الحكومي ، المؤسسات المصرفية ، الائتمان , القطاع الخاص, المزاحمة ,الاستثمار الخاص.

Abstract:

The study aimed at analyzing the direction of the volume of government borrowing from banking institutions as well as analyzing the volume of bank credit provided to private institutions and knowing the effect of government lending in maximizing bank laziness, as private investment in developing countries depends mainly on the availability of bank credit, so the exclusion of bank credit may have Negative effects on private investment and then on economic growth, and the study sample consisted of a set of data obtained for Iraqi banks between 2016 until June 2022, and the study reached a set of conclusions and the existence of a co-integration relationship between the variables of the study, but government borrowing from financial and banking institutions did not It affects the volume of credit granted to the private sector, which means that Iraqi banks did not take their role in directing investment by granting cash credit effectively. The current study recommends working to employ the funds obtained from investments mainly in the private sector through

the private sector stock market to achieve sustainable development for those sectors.

Keywords: Government borrowing, banking institutions, credit, the private sector, competition, private investment.

المقدمة

ان الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية يمكن ان يؤدي الى تخفيض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي يعد ذو مخاطر عالية عند مقارنتها مع القطاع. ان ميول المصارف لإقراض الحكومات على حساب القطاع الخاص سيزيد من فرص نفقات القطاع الحكومي بشكل يزاحم نمو وتطور القطاع الخاص وان السبب الرئيس وراء المزاحمة هي محاولة تقليل العجز الحكومي اذ تقوم الحكومة بالاقتراض من السوق المحلية لسد هذا العجز فيزداد الطلب على الاستثمار فتحصل زيادة تلقائية في قيمة الأموال في السوق ويزداد معدل الفائدة. يتكون هذا البحث من أربعة محاور يشمل المبحث الأول عرض المنهجية العلمية للدراسة اما المبحث الثاني فهو يقدم الاطار النظري للبحث ، بيمنا المبحث الثالث فهو يقدم الاطار العملي , أخيرا المبحث الرابع الذي يتم من خلاله عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة الحالية.

المبحث الأول
منهجية البحث

يقدم هذا المبحث المنهجية العلمية لموضوع البحث من خلال عرض اهم الأهداف التي جاءت من اجلها الدراسة وتحديد المشكلات الرئيسية وكذلك وضع اهم الفرضيات التي تستند اليها هذه الدراسة وهي كالأتي :

١-١-١ مشكلة البحث

تعد المصارف من اهم المؤسسات المالية التي تعمل على توجيه الاستثمارات في اي اقتصاد عبر التسهيلات الائتمانية الا انه من الملاحظ في العراق ضعف هذا الدور من قبل المصارف او قد يكون الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي المحلي له آثاره السلبية على الاستثمار الخاص، لا سيما في سياق البلدان النامية، ومع ذلك قد تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية :-

١.هل يؤدي الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي الى انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص ؟

٢. هل يؤدي الاقتراض الحكومي الى ابطاء النمو الاقتصادي للبلدان النامية ؟

١-١-٢ هدف البحث

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة اهداف:

١.تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وادوات الاقتراض المعتمدة.

٢.تحليل اتجاه حجم الائتمان المصرفي المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية.

٣. قياس مدى تأثير الاقتراض الحكومي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

١-١-٣ فرضية البحث

انطلقت الدراسة بعد تحديد مشكلتها واهميتها واهدفها لتستند على مجموعة من الفرضيات وأهمها كالأتي :-

اولاً : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

١- الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص .

٢- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

ثانياً : اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

١- الفرضية الأولى : لا توجد علاقة تأُثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

٢- الفرضية الثانية : توجد علاقة تأُثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

١-١-٤أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة بفهم تكاليف كفاءة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الاقتراض المحلي هو أمر ضروري كجزء من تصميم نظام مالي مناسب ، اذ يعتمد الاستثمار الخاص في البلدان النامية بشكل اساسي على توافر الائتمان المصرفي ، لذا فإن استبعاد الائتمان المصرفي قد يكون له آثار سلبية كبيرة على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي. لذا جاءت الدراسة لتركز على ضرورة التعرف على حجم تأثير الاقتراض الحكومي من المصارف المحلية على الاستثمار الخاص عبر قياس حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

١-١-٥ حدود البحث:

١- الحدود الزمانية: حددت مدة الدراسة بين شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٦ ولغاية حزيران ٢٠٢٢ لغرض انجاز ما يهدف إليه البحث.

٢- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في القطاع المصرفي العراقي حيث شملت على عدد من المصارف الحكومية والاهلية والمتمثلة في ٥٤ مصرفاً، شملت ٦ مصارف حكومية ومنها مصرف الرشيد ، ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي حيث تنوعة

المصارف الحكومية بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة و٣٧ مصرف اهلي من اصل ٤٨ متواجدة في العراق ، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ٢٢ مصرفاً تجارياً محلياً، و٨ مصارف إسلامية، و٧ فرعاً لمصارف أجنبية وعربية

3. الوسائل الإحصائية المستخدمة: - استعانت الدراسة بمجموعة من المقاييس الإحصائية بهدف تحليل قوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات برنامج Excel و Spss.

المبحث الثاني
الاطار النظري

١-٢-١-مفهوم الاقتراض الحكومي

يمكن تعريف الاقتراض الحكومي بأنه مجموع المبالغ التي حصلت عليها الدولة من القروض الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها مقابل بيع الحكومة لأوراق مالية وفق عقود منظمة تنص بمضمونها على التعهد بالسداد في تاريخ معين(Howard,2001:129).ويعد وهو أحد مصادر التمويل المهمة واجبة السداد ، ومن الملاحظ انه حتى لو لم تتواجد محكمة الإفلاس الدولية وعقود الديون المضمونة، سترغب الدول في سداد ديونها ، وذلك من أجل بناء سمعة طيبة في أسواق رأس المال، إذ إن التمتع بجدارة ائتمانية عالية يعني أنه يمكن للحكومة الاستمرار في الاقتراض من المستثمرين بأسعار فائدة منخفضة، لأن المستثمرين ينظرون إلى القرض على أنه ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر، فإذا لم تكن للحكومة سمعة طيبة لدى الدائنين، فسيطلب الدائنون معدلات فائدة عالية للتعويض عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، أو سيرفضون إقراض الحكومة بأموال على الإطلاق، بالإضافة للآثار السلبية على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، مما يوفر حوافز أخرى للحكومات لسداد ديونها في مواعيدها المحددة. (Nelson,2012:5)

٢-٢-١-أهمية الإقتراض الحكومي:

يلعب الإقتراض الحكومي دورًا مهمًا في تكامل الاقتصاد، إذ يساعد الحكومات في تمويل نفقاتها العامة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية ويشجع النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تراكم رأس المال في القطاع الخاص (Burhanudin, 2017:162) اذ تسعى الحكومة عن طريق تنفيذ مشاريع من شأنها أن تدعم تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد، وعادةً ما يكون القطاع الخاص لا يرغب الاستثمار بهذه القطاعات بسبب النفقات الأولية المرتفعة التي تنطوي عليها، فعندما تستثمر الحكومات في هذه القطاعات الرئيسية، فإنها تعزز ثقة المستثمرين في هذه الأعمال، وتشمل هذه القطاعات التعليم والصحة والزراعة والصرف الصحي والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها الكثير، وبالنظر إلى رأس المال الأولي الضخم اللازم لتنفيذ هذه المشاريع، تواجه الحكومات عادةً عجزًا في الموازنة، لأن الإيرادات المتولدة من هذه المشاريع غير كافية. فتلجأ الحكومة للاقتراض لسد فجوة التمويل(Appiah-Kubi, 2022:1).

٣-٢-١-وظائف الإقتراض الحكومي

يؤدي الإقتراض الحكومي ثلاث وظائف اساسية كما موضح في الشكل (٢) هي : (Holtfrerich, 2016:22-23)

أ- وظيفة الاستقرار Stabilizing function: تُعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وبالأخص في أوقات الأزمات. فيمكن للحكومة أن تفي بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات عن طريق عدم خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب ، أي التخلي عن سياسة الموازنة المتوازنة وسد العجز عن طريق الاقتراض.

ب-وظيفة التمكين Bridging function : وهي تصف أهمية أنظمة التسويات الضريبية والاتساق في السياسة الاقتصادية لبدء نشاط استثماري يساهم في النمو الاقتصادي والتوظيف من خلال العمل بأنظمة التسويات الضريبية طويلة الأجل التي لها أهمية كبيرة في تمكين المستثمرين من تسديد استحقاقاتهم الضريبية في أوقات لاحقة عندما يكون الاقتصاد يعاني من ازمة اقتصادية أو مالية ، فليس من المنطقي رفع الضرائب أثناء الأزمات الاقتصادية أو عندما تتسبب أحداث غير متوقعة في حدوث عجز ضريبي مفاجئ أو زيادات مؤقتة في الإنفاق.

٤-٢-١- مبررات الإقتراض الحكومي

يعتمد حجم عجز الميزانية في سنة ما على التحركات في الاقتصاد. إذا كانت هناك بطالة عالية في بلد ما، ولم يكن الاقتصاد صناعيًا، وبالتالي يتم إجراء استثمارات كبيرة في المشاريع الرأسمالية، فإن اختلال الموازنة يميل إلى الارتفاع. يشكل الإقتراض الحكومي العجز المتراكم في الميزانية. في ظل هذه الظروف، يتوجب على الحكومة اقتراض الأموال، إما من أسواق الائتمان الخارجية أو الداخلية لتغطية النفقات. ((Hasaj, 2012:7)

أشار Hyman (٢٠١١) انه يعتمد قرار الحكومة باقتراض الأموال من أسواق الائتمان الداخلية على كيفية تفاعل العرض والطلب، مثل اتخاذ قرار بإصدار سندات للمصارف الخاصة أو الأفراد ، وهذا سيؤثر على النمو الاقتصادي للبلاد بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على المدخرات الوطنية وأسعار الفائدة والاستثمارات، وأكثر وجهات النظر شيوعًا حول الآثار الاقتصادية للاقتراض الحكومي من السوق الداخلية في النظرة التقليدية والاقتصاديين الكلاسيكيين (المعادلة الريكاردية).

فمع افتراض ثبات باقي المتغيرات، فإن الطلب المتزايد على الأموال القابلة للاقتراض الحكومي سيزيد من الفائدة في أسواق الائتمان على افتراض أن هذا الطلب المتزايد على الأموال لن يقترن بزيادة مدخرات الافراد. وإذا ارتفعت أسعار الفائدة، فستجد الشركات أن الاستثمار أكثر تكلفة، وبالتالي فرص عمل أقل واستهلاك أقل؛ وذلك يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في البلد .(٤٦٦-٢٠١١,٤٦٢: Hyman).

٥-٢-١- الاقتراض الحكومي المحلي والائتمان الخاص

تعد أسواق الأوراق المالية في العديد من البلدان النامية ضعيفة وان الوصول الى التمويل الدولي محدود لذا فأن الاقتراض الحكومي هو القناة الرئيسية للوساطة المالية، وفي هذه الحالة ستحل الديون المحلية المفروضة على المصارف محل اقراض الاموال للقطاع الخاص ، وتقييد التدفق المحدود للأموال الى الشركات وتزاحم الاستثمار الخاص (Caballero and Krishnamurthy,2004) وقد ثبت في دراسة (Adam) ان تأثير المزاحمة للأقتراض الحكومي يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، كما ينطبق هذا المنطق في البلدان ذات الدخول العالية والواردات الخارجية ويكون تاثيره اقل من نظريتها من الدول النامية. Adam ((and Bevam,2005

والتفسير الشائع لهذه النتيجة المزاحمة للغاية هو ان المصارف في البلدان النامية التي لديها ديون حكومية محلية تعد من المصارف الكسولة ، وبعبارة أخرى ان العائد الآمن من حيازة السندات الحكومية يمكّن المصارف من التهرب من اهتمامها بالاقراض الخاص ولكن التفسير الأكثر مباشرة للمزاحمة الفائضة هو ان السندات الحكومية توضع لدى المصارف بسعر اعلى من سعر السوق.

يُعتقد ان العلاقة النظرية بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص انها علاقة سلبية في اطار الجدل الاقتصادي المالي وعلى الرغم من ذلك فأنها على الأقل من الناحية النظرية يمكن القول بأن الاقتراض الحكومي يكون عالي في القطاع المصرفي الذي بدوره لا يكون له تأثير كبير على الائتمان الخاص .

وعلى سبيل المثال توجد حجة شائعة بأنه عندما يكون لدى المصارف سيولة فائضة فأن الإقراض العالي للحكومة قد لا يؤدي الى انخفاض كبير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي ان درجة المزاحمة Crowding out تعتمد على الاستجابة الداخلية للمصارف من ناحية منح القروض للحكومة، وفي بعض الاحيان قد يؤدي الاقتراض الحكومي بعدم قيام المصارف بأقراض القطاع الخاص الذي يعتبر اكثر خطورة نسبياً على الدول وخاصة النامية منها (Kumhof & Tanner 2005:12).

المبحث الثالث

الجانب العملي

لغرض اختبار فرضيات علاقات الارتباط بين متغيرات البحث استخدمت الباحثة مصفوفة الارتباط (معاملات الارتباط البسيط " . ("Pearsonمن اجل التحقق من قوة واتجاه علاقات الارتباط الموجودة بين أبعاد متغيرات الدراسة في الفرضية الرئيسة الأولى، أما اختبار الفرضية الرئيسة الثانية فتم استخدام معامل الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الانموذج الفرضي.

اولاً : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

١. الفرضية الأولى : تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

٢. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

جدول (١) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين الاقتراض الحكومي وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

		الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية
حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	Pearson Correlation	.822**
	Sig. (2-tailed)	0
	N	78

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

يظهر الجدول (١) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تختبر الفرضية الأولى ، وقبل الدخول في اختبار هذه الفرضية فأن الجدول (١) يشير أيضاً إلى حجم العينة (٧٨) ونوع الاختبار(٢- tailed) ومختصر (.Sig) الذي يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية من غير أن يظهر قيمها. فإذا ظهر وجود علامة (*) على معامل الارتباط فأن هذا يعني بأن الارتباط معنوي عند مستوى (٥%)، أما في حال وجود علامة (**) على معامل الارتباط فان ذلك يعني بأن الارتباط معنوي عند مستوى (١%). ويتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen,1977:79-81) : وكالآتي:

١-علاقة الارتباط منخفضة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (٠,١٠ الى ٠,٢٩)

٢-علاقة الارتباط متوسطة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (٠,٣٠ الى ٠,٤٩)

٣-علاقة الارتباط قوية: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (٠,٥ الى ١).

اختبار الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية والائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

يبين الجدول (١) وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية و وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، اذ بلغ معامل الارتباط (٠,٨٢٢) بمستوى معنوية P-Value =0.000) وهو اقل من المستوى المعنوية (α=0.05) المحدد للاختبار ، وهذه النتائج تشير الى ان اي زيادة في الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية يقابلها زيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، وهذا يعني رفض فرضية الأولى وقبول الفرضية الثانية بمعنى (توجد علاقة

ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية و وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع).

ثانياً : اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

أعتمدت الباحثة في إجراء الاختبار على استخدام معامل الانحدار البسيط (simple Regression Analysis)وسيتم قياس القوة التأثيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قياس معنوية قيم ((tالمحسوبة لمعامل الانحدار البسيط، كما تم استخدام معامل التحديد (R2) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع ،ومن خلال البرنامج الاحصائي .(SPSS V.23)

١- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

٢- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

والجدول (٢) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$Y1=a+bx1$$

$$\hat{y} = 7625108.237+1.244\ x \qquad \ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن

$\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص)

x تمثل المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية)

جدول (٢) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

معامل الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		احصاءة t	القيمة الاحتمالية
	احصاءة اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig			المحسوبة	.Sig
0.675	157.752	0	β_0	7625108.24	6.46	0
			β_1	1.244	12.56	0

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV23

يتضح من النتائج الواردة في جدول (٢) ما يأتي :

أ ـ التفسير الاحصائي:

ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط قد بلغت (١٥٧,٧٥٢) وهي معنوية عند مستوى دلالة (٥ %) (لان القيمة الاحتمالية لها .Sigكانت تساوي (٠,٠٠٠) وهي اقل من مستوى الدلالة أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل .

بلغت قيمة معامل التفسير (0.675) (R2)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (٦٧,٥%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1)أما النسبة المتبقية والبالغة (٣٢,٥%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة الحالية .

تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية (x1والمتغير التابع) (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص) (Y1)

ب ـ التفسير المالي للنموذج:

أن تغير مقداره وحدة واحدة من (الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية (x1)يؤثر في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1) بمقدار (١,٢٤٤))، وبناء على ذلك فان الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص .

تدل النتائج اعلاه على قبول الفرضية الأولى(توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

يتم من خلال هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة

1 – وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

2 – توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

3- أن الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية يمكن أن يؤدي الى تخفيض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي يعد ذو مخادر عالية عند مقارنتها مع القطاع الحكومي

ثانياً : التوصيات

1 – مراعاة توجيه الاقتراض للقطاع الخاص اكثر من القطاع العام لتجنب حصول ظاهرة الكسل المصارف وكذلك ضمان تنوع الاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع العام والتاثير على الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي.

2 –العمل على توظيف الاموال المستحلصة من الاستثمارات بشكل اساسي في القطاع الخاص من خلال سوق الاوراق المالية الخاصة بالقطاع العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة لتلك القطاعات.

3- توصي الدراسة بالعمل الجاد في مجال التوعية للمستثمرين وفي مختلف المجلات من خلال اقامة دورات تدريبية والبرامج التطويرية والاعلان لزيادة خبراتهم في مجال عملهم بالاضافة الى اطلاعهم على مجالات اخرى مختلفة.

١.المصادر الأجنبية

1.Adam, Christopher S., and David L. Bevan. "Fiscal deficits and growth in developing countries." Journal of public economics 89.4,2005.

2. Appiah-Kubi, Seth Nana Kwame, et al. "Key drivers of public deblevels: empirical evidence from Africa." Sustainability 14.3,2022

3. Burhanudin, Muhammad Danial Ariff, et al. "Real effects of government debt on sustainable economic growth in Malaysia." Journal of International Studi Studies 10.3,2017.

4. Caballero, Ricardo J., and Arvind Krishnamurthy. "Fiscal policy and ".financial depth, 2004.

5. Gerleman, Wendela J. "The stock market and government debt, the impact of government debt changes on stock market movements." Bachelor Thesis within Economics, Jönköping University, Sweden ,2012.

6. Hasaj, Blendi. "Government Debt Crisis in Eurozone Case Studies: ".?Greece and Italy What can Kosovo learn from the Eurozone crisis,2012.
7. Holtfrerich, M. W., et al. "Toward quantum plasmonic networks." Optica 3.9,2016.
8. Hyman, Louis. "Debtor nation." Debtor Nation. Princeton University Press,2011.
9. Rebecca M. Nelson, Analyst in International Trade and Finance , Sovereign Debt in Advanced Economies: Overview and Issues for Congre, February 29, 2012.